اقتصاد

المدارس تولد كهرباء أيضاً

أسطح ٣٣٥ مدرسة لتوليد الكهرباء و١٢٪ من عائدية المشروع لوزارة التربية

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء أن مجلس الإدارة لبحوث الطاقة بحث أمس خلال اجتماعه بحضور الوزير محمد زهير خربوطلي زيادة التوسع في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة خاصة لدى جهات القطاع العام عبر استخدام أسطح هذه الجهات في تركيب الألواح والخلايا الشمسية لتوليد احتياجات هذه الجهات من الطاقة الكهربائية.
وتم بحث تنفيذ الاتفاق المقترح بهذا الخصوص مع وزارة التربية حول استخدام أسطح المدارس التابعة لها لتوليد الطاقة الكهربائية حيث من المقرر في البداية تنفيذ هذه المشروعات على أسطح ٣٣٥ مدرسة بهدف توليد ١٠ كيلو واط لكل مدرسة علماً أن مدة تنفيذ هذا المشروع يحتاج لـ٥ سنوات وتحصل وزارة التربية على ١٢٪ مستقبلاً من عائدات هذه الطاقات المتولدة.
وبيّن المصدر أن هذا المشروع يحتاج إلى موافقة الحكومة ولحظه في خططها الاستثمارية لرصد وتأمين التمويل الكافي لتنفيذ المشروع.
وحول قيم وتكاليف هذا المشروع أوضح أنها ما زالت قيد الدراسة والتقديرات منوهاً أن مشاريع الطاقات المتجددة تقتصر على التكاليف والنفقات التأسيسية للمشروع وأن نتاج كل واحد كيلو واط من الطاقة يحتاج إلى مساحة ١٥م٢ مشيراً إلى أن وزارة الكهرباء كانت قد نفذت مشروعاً مشابهاً على سطح مدرسة جودت الهاشمي بدمشق حيث كانت في البداية لتأمين ٣ كيلو واط ثم تم مؤخراً توسيع المشروع للحصول على ١٨ كيلو واط حيث تقوم منظمة اليونيسيف بدعم المشروع وتمويله وحالياً يتم العمل على تأمين البطاريات الكافية لتخزين الطاقة الكهربائية المولدة للاستفادة منها على مدار اليوم وحسب الحاجة.
واعتبر أن الوزارة تتجه لتنفيذ مشاريع تتجاوز المشروعات الحالية (الرياضية) أي ذات المردود المنخفض والتي لا تتجاوز توليد ٢٠-٢٥ كيلو واط.
وفي هذا السياق تعلن مؤسسة توليد الطاقة في وزارة الكهرباء عن مشاريع لتوليد نحو ٥ ميغا واط وذلك بالانسجام مع توجهات الوزارة الحالية نحو التوسع في استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة وذلك لتحقيق الاكتفاء من الطلب على الطاقة الكهربائية وخاصة في ضوء الظروف الحالية التي تشهد انخفاضاً في كميات المحروقات ومادة الفيول التي تحتاجها عمليات توليد الطاقة الكهربائية بالطرق التقليدية إضافة إلى ارتفاع كلف تأمين هذه المواد وارتفاع أجور شحنها ونقلها وإيصالها إلى محطات التوليد وبالتالي زيادة الكلف والنفقات لتأمين الطاقة الكهربائية وخاصة أن الدولة تتحمل أعباء مالية كبيرة لتأمين الكهرباء وتقديمها للمواطن بأسعار مناسبة.

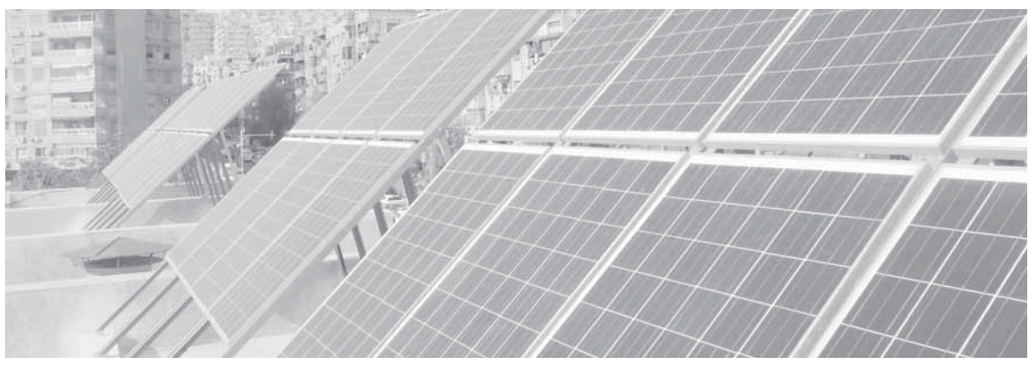

جديد أعذار «محروقات»

٤ ملايين ليتر يومياً حاجة القطر من البنزين والازدحام سببه الاحتكار

علي محمود سليمان

بيّن مصدر مسؤول في الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) أن احتياجات المحافظات السورية من مادة البنزين يعادل ٤ ملايين ليتر يومياً، حيث يصل عدد الطلبات اليومية إلى نحو ١٨٠ طلباً والكمية المخصصة في كل طلب لا تقل عن ٢٢ ألف ليتر.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح المصدر أن الكميات التي يتم التعاقد عليها متغيرة حسب العقود والتوريدات التي تصل، إضافة إلى ما يتم إنتاجه محلياً، وهنا يأتي دور شركة محروقات التي تقوم بتوزيع كل ما يتم إنتاجه واستيراده من مادة البنزين، مضيفاً إن الأمر يصبح بيد لجان المحافظات بعد عمليات التوزيع وهو مرتبط بعدالة التوزيع ومستوى المراقبة وضبط المخالفات.
وأشار المصدر المسؤول في شركة محروقات إلى أن حاجة دمشق وحدها فقط تصل إلى مليون ليتر بنزين يومياً، حيث يتم التوزيع في دمشق على ٢٣ محطة وقود منها ١٢ محطة وقود للقطاع الخاص، و١١ محطة وقود للقطاع العام، مشيراً إلى أن مذكرة التفاهم التي وقعت مع محافظات دمشق تنص على تنفيذ عشر محطات وقود تابعة لشركة محروقات في دمشق وضواحيها، وقد دخل الخدمة ٥ محطات منها، وعند الانتهاء من تجهيز كل محطة تدخل في الخدمة على الفور.
وأوضح المصدر في «محروقات» أن الازدحام على محطات الوقود في دمشق له عدة أسباب منها أن محطات الوقود في دمشق تغذي حاجتها وحاجة السيارات العابرة التي تأتي من المحافظات الأخرى وخاصة المحافظات الجنوبية درعا والسويداء والقنيطرة، إضافة إلى الاحتكار من قبل بعض أصحاب محطات الوقود بهدف تهريب جزء من الكميات المخصصة لها من مادة البنزين، وبيعها في السوق السوداء بأعلى سعر متاح حيث أصبح هناك أسعار مختلفة لمادة البنزين في السوق السوداء حسب كل محافظة، وهذا الأمر يتطلب المزيد من الرقابة التموينية وتكثيف التعاون بين لجان المحافظات وفروع شركة محروقات ومديريات التموين لرفع مستوى ضبط المخالفات.
والجدير بالذكر أن عدد ناقلات النفط التي تصل على الخط الإئتماني الإيراني قد انخفض من ثلاث ناقلات شهرياً إلى ناقلتين، وفي خلال الشهر السادس الماضي تم تعديل سعر ليتر مادة البنزين ليصبح ٢٢٥ ليرة سورية بدلاً من ١٦٠ ليرة، مع وجود قرار لدى الحكومة السابقة بالتريّث في منح تراخيص إنشاء محطات وقود خاصّة جديدة في المحافظات، حتى نهاية العام الجاري، وذلك بسبب كثرة طلبات الترخيص المقدّمة، ما يثير الريبة في حجم الأرباح التي تحققها أي محطة وقود، حيث وصل عدد محطّات الوقود الخاصة المرخّصة في سورية ٢٢٢٤ محطة، وبسبب ظروف الأزمة الحالية وخروج عدد من المناطق عن السيطرة، تقلّص العدد ليصل إلى نحو ألف محطة، بينما تمتلك الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) حالياً ٢٩ محطة وقود موزّعة في محافظات القطر كافة.

رئيس مفوضي الأسواق المالية: أقترح على الدولة إصدار سندات خزينة

رجاء يونس

رأى رئيس هيئة مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عبد الرحمن مرعي أن توجيه الحكومة في الظروف الحالية نحو تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر جدير بالاهتمام ويجب العمل على تطبيقه بشكل أساسي في ظل وجود ٥٣ شركة مساهمة عامة تعمل في سورية حالياً ٢٤ منها مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، معتبراً أن بناء الاقتصاد الوطني كان عبر العقود الماضية يعتمد على الشركات العائلية والمشروعات الصغيرة وخير مثال على ذلك الورشات والمشروعات الصغيرة التي كانت في حلب حيث حالت دون وجود عاطل من العمل.
وبين مرعي خلال ندوة حوارية على مدرج جامعة دمشق أمس حول (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والشركات والأسواق المالية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني) أن الشركات المساهمة في الوقت الحاضر تستطيع أن تجمع الادخارات من كل المواطنين وتوجيهها إلى الاستثمار في الاقتصاد الوطني فالمواطن السوري الذي يملك مئة ألف ليرة لا يستطيع أن يقيم مشروعاً صغيراً وإنما يستطيع أن يساهم في بناء الاقتصاد الوطني من خلال قصد الأدوات التي تمكنه من الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية، لافتاً إلى أن الشركات المساهمة الكبيرة تستطيع أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة بمختلف أنواعها، لافتاً إلى أن فرصة عمل واحدة تحتاج إلى عشرة ألف دولار على المستوى العالمي على حين شركة مساهمة عامة تستوعب ألف عامل توفر على الدولة تشغيل هؤلاء العاملين مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وزيادة في الدخل.
وبما يخص رفع قوة شراء الليرة سورية أشار مرعي إلى أنه مهما تدخل البنك المركزي وكان هناك إصدار لإجازات استيراد مفتوحة فإنه لا يمكن أن يكون هناك سعر يمكن تحديده من البنك المركزي لأن وزارة الاقتصاد عندما تصدر إجازة استيراد سواء مولت من الدولة أم لم تمول فإن صاحب هذه الإجازة سيلجأ إلى الشارع ليشتري العملة الصعبة التي يحتاج إليها مقابل ذلك ما يزيد الطلب ويرفع من قيمتها تجاه الليرة السورية.
واقترح مرعي عدة بدائل لهذا الأمر من أهمها أن تصدر الدولة سندات أو أذونات خزينة وقد سمح قانون الشركات لعام ٢٠١١ للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بإصدار سندات عوضاً من اللجوء إلى المصرف ويمكن أن تأخذ موافقة على إصدار سندات وتبيعها لتحصل بموجبها على مورد مالي مقابل فائدة فعالة تسددها إلى حملة السندات.
وأشار مرعي إلى أن البعض يختلط عليه الأمر بأن الهيئة والسوق طرف واحد كبير وهذا لغط كبير فالهيئة هي الجهة الرقابية على سوق دمشق للأوراق المالية وعلى الشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية وعلى شركات الصرافة وشركات الوساطة المالية وعلى مدققي الحسابات المعتمدين من الهيئة.
بدوره اعتبر الدكتور عابد فضلية الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والعائلية المنزلية وغير المنزلية هي الحامل الاقتصادي الإنتاجي والاجتماعي للاقتصاد السوري السلعي الحقيقي وبنشاطها وتطورها تتطور المشروعات المتوسطة والكبيرة باعتبار هذه المشروعات هي القنوات الداعمة والمحرضة خلفياً للمشروعات الأكبر حجماً وأهمية.
ولفت فضلية إلى أن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لها القدرة على توفير فرص عمل جديدة لكون تأسيسها وتشغيلها وإدارتها سهلة نسبياً ولا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو تقنيات معقدة كما أن منتجاتها السلعية وأنشطتها الخدمية لا تستنزف القطع الأجنبي لكونها تعتمد غالباً على تصنيع منتجاتها على المواد الأولية ونصف المصنعة محلياً كما أنها سهلة التوزيع والانتشار الجغرافي ولها قدرة على التجاوب مع أذواق المستهلكين والاحتياجات المناسبة للأسواق ولها دور إيجابي في تقوية القطاع الخاص.
واقترح فضلية اعتماد إستراتيجية واضحة ومحددة الأهداف والخطط والبرامج في إطار التنسيق الشامل والكامل بين الجهات المعنية وذلك من خلال التدخل الحكومي المدروس في تسهيل حصول هذه المشروعات على التمويل الضروري ومعالجة مصاعب ومعوقات الترخيص الإداري لها والمتعلقة بالوثائق العقارية والمالية اللازمة وأن يقوم المصرف المركزي بتجهيز قروض بمبالغ محددة للمصارف الحكومية لتغطية الاحتياجات التمويلية لمشروعات محددة بالمعايير الحكومية التمييزية وكذلك تأسيس صناديق مشتركة بين الجهات والمصارف الحكومية تخصص أموالها للمشرعات المختارة وإيجاد مرجعية رسمية لهذه المشروعات تتبع لرئاسة مجلس الوزراء من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

دليل لسوء الاستخدام لمزودي الخدمات التأمينية والمؤمنين

الوطن

أصدرت المؤسسة العامة السورية للتأمين قراراً بتشكيل لجنة لدراسة ملفات سوء الاستخدام التي يمكن أن يقوم بها مزودو الخدمة أو المؤمنون والمحالة إليها من قبل شركات إدارة النفقات الطبية للبت فيها.
تضم اللجنة ممثلين عن المؤسسة العامة السورية للتأمين، ونقيب أطباء سورية، ونقيب صيادلة سورية، ونائب نقيب أطباء الأسنان في سورية، ونائب مدير عام هيئة الإشراف على التأمين، وممثل عن شركات إدارة النفقات الطبية.
مهمة اللجنة إقرار دليل لسوء الاستخدام وشرح للحالات التي تعتبر سوء استخدام والعقوبات المفروضة بحق المرتكبين لها، ودراسة حالات سوء الاستخدام الواردة إلى المؤسسة والبت فيها وفق مصفوفة للعقوبات يتم إقرارها من اللجنة، إضافة إلى دراسة أسباب سوء الاستخدام ووضع آلية محددة لإيجاد حلول جذرية لها.
والعمل على التعاون مع جميع الجهات المعنية بملف التأمين الصحي للعاملين في القطاعين الإداري والاقتصادي بهدف إنجاح عملية التأمين الصحي وتبادل وجهات النظر حول مختلف الإشكاليات التي تعترض العمل في هذا القطاع لاسيما بالنسبة للأطباء والنقابة بما يساعد على ضبط آلية استخدام التأمين الصحي من قبل مزودي الخدمة بالشكل الأمثل والحد من تكرار الشكاوى سواء من قبل المؤمنين أو من قبل شركات إدارة النفقات الطبية أو من مزودي الخدمة.
وفقاً للمذكرة المؤسسة لوزير المالية قامت «الوطن» بنشرها سابقاً من هذا العام بلغ عدد المؤمنين صحياً في القطاع الإداري نحو ٦٥٠ ألف مؤمن له، على حين بلغ عدد مزودي الخدمة ٧٥٦١ بعد أن كانوا نحو ٣٢٠٠ مزود خدمة بداية عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة تسهيل الإجراءات والإسراع بعمليات التدقيق والمراقبة وإلغاء الورقيات والعمل بنظام المطالبات الإلكتروني الذي أدى إلى توسع الشبكة الطبية في جميع المحافظات.

وزير السياحة غير راضٍ بشكل تام عن فنادق الوزارة رغم الـ٨٠٠ مليون ل.س

شركة أمنية خاصة لحماية رجال الأعمال والمنشآت السياحية

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» عن الانتهاء من إنجاز شركة الحولات التابعة للشركة السورية للنقل والسياحة، وانه تم الانتهاء من كافة الموافقات الخاصة بها، كما تم البدء بتعين وكلاء في المحافظات، ومن المتوقع أن تبدأ الشركة خلال الأيام القادمة عملها واستقبال الحوالات.
كما تم الحصول على الموافقة الأمنية الخاصة لشركة أمنية سياحية تقدم خدماتها لحماية الأفواج السياحية أو لمن يرغب بالاستفادة من خدماتها سواء كان من السواح أو المغتربين أو رجال الأعمال أو الإعلاميين، إضافة إلى تقديم خدماتها لحماية المنشآت السياحية المنتشرة في القطر ومنها فنادق الوزارة مبيناً أنه يتم العمل للتأسيس مع وزارة الداخلية متوقعاً أن يتم خلال الأشهر القادمة الانتهاء من الموافقات اللازمة.
وعن شركة تقديم الخدمات للزائرين والمغتربين في المعابر الحدودية والمطارات، أكد يازجي أنه تم الانتهاء من الموافقات الخاصة بالشركة وتم إنشاء نافذة في مطار دمشق الدولي لتقديم خدمات للقادمين، ويتم العمل حالياً على رفد الشركة بالكوادر اللازمة متوقعاً أن تقدم الشركة خدماتها في جميع المعابر الحدودية مطلع الشهر القادم.
وأكد يازجي على أن وزارة السياحة تنظر إلى القطاع السياحي كقطاع اقتصادي من خلال تحقيق عوائد لخزينة الدولة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوصول مستقبلاً إلى مشاريع سياحية كبيرة، وكقطاع خدمي من خلال تقديم خدمات تليق بالمواطنين، وكقطاع اجتماعي من خلال التركيز على إتاحة فرص عمل للعاملين في القطاع إضافة إلى أصحاب الحرف التقليدية والتراثية، مشيراً إلى وجود اقتراح لمشاركة وزارة السياحة في اللجنة الاقتصادية ما يعد مؤشراً على أهمية القطاع السياحي من الناحية الاقتصادية.
وأوضح يازجي أن خلق مشاريع صغيرة وصغيرة جداً يعتبر جانباً هاماً جداً في المرحلة الحالية، وذلك من خلال التوجه لإيجاد أسواق للمهن اليدوية والحرف التقليدية وذلك عبر مراسلة الوزارة مع كافة المحافظين عن طريق وزارة الإدارة المحلية، لتلبية العدد الكبير من الطلبات المقدمة من أصحاب الحرف التقليدية المبدعة لأن يكون لديها مكان لتطوير عملها، إضافة إلى عمل الوزارة لإيجاد تسويق داخلي وخارجي لمنتجاتهم.
وأشار يازجي إلى الاستراحات الطرقية الصغيرة والتي تمثل رؤية جديدة وبشكل لائق، بدءاً من الاستراحات الموجودة على الطرق الفرعية والمقاهي، وانتهاء بالاستراحات على الطرق الدولية.
وبين يازجي أن الوزارة تتجه حالياً إلى الاهتمام بتقسيم بعض المشاريع السياحية الكبيرة وتخطيطها إلى مشاريع صغيرة، والانطلاق من المدينة السياحية الصغيرة في برج إسلام في اللاذقية، والعمل على تجزئتها بما يتيح إطلاق عدد كبير من المشاريع السياحية الصغيرة، والمساهمة في خلق فرص عمل، وانه تم قطع شوط كبير مع وزارة الزراعة وتم تخصيص وزارة السياحة بقطعة ارض لإنشاء مركز سياحي جديد وتم البدء بالعمل على تقسيمه إلى عدة مشاريع صغيرة ومتوسطة لتكون مروجاً لمشاريع كبيرة تقام بهذه المنطقة مستقبلاً.
وأكد يازجي أن الوزارة مستمرة في تنفيذ الخطة التي تم وضعها في عام ٢٠١٤ منوهاً إلى أن أي تغيير هذه الخطة في المجال الترويجي والتخطيط والاستثمار يتم وفقاً لتحسن الظروف العسكرية والسياسية والأمنية في المناطق.
مبيناً أن الوزارة قطعت في الجانب التشريعي شوطاً هاماً، وخاصة في مجال القرارات الناظمة للقطاع السياحة وفيما يتعلق في جوانب تبسيط إجراءات الترخيص، يتم العمل لإقرار التشريعات التي تتيح تعامل المستثمر مع جهة واحدة أو جهتين على الأكثر إضافة إلى العمل على أن يتم ضمن التشريع تحديد فترة زمنية لإصدار الرخصة.
وأوضح يازجي أن من مهام وزارة السياحة في الفترة الراهنة تحويل المقومات السياحية الموجودة في القطر إلى أموال تدعم الاقتصاد الوطني، رغم ما يواجه عمل الوزارة من صعوبة أمام قدوم السائح الأجنبي ما دفعها في الفترة الحالية إلى التركز على سياحة المغتربين والعمل على تشجيع السوريين المقيمين خارج القطر من أجل القدوم للسياحة.
وعن الاتفاقيات التي تم عقدها بين وزارة المالية وأصحاب المنشآت السياحية والتي تم تجديدها أكد يازجي على أن هذه الاتفاقيات مؤقتة تعتبر حالة طارئة في ظل الظروف السائدة، مبيناً أن هذه الاتفاقيات لن تكون دائمة، لأن استمرار العمل بهذه الاتفاقيات سوف يؤذي القطاع السياحي، وأنه تم التحفظ في اللجنة الاقتصادية على شرعنة الاتفاقيات لأن تشريع هذه الاتفاقيات يؤثر على مستقبل المنشآت السياحية.
وأكد يازجي على رفض أي اتفاق يوقف فساداً في مكان ليفتح المجال أمام فساد في مكان آخر، مشيراً إلى إمكانية التلاعب بعدد الكراسي المصرح عند عقد الاتفاقية ما يتيح إمكانية التواطؤ من قبل بعض ضعاف النفوس ليتم تجاهل أي كراسي يتم إضافتها لاحقا بعد توقيع الاتفاقية ليتم غض النظر عن التصريح عنها.
وقال وزير السياحة: نؤكد دائماً على أهمية العدالة الضريبية وانه يجب ربط التكاليف الضريبية بالإيرادات والأرباح الفعلية، وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا والبرامج المحاسبية، وإلزام المنشآت باستخدام هذه التقنيات.
وأضاف: نحن ضد أن يتم تحميل الرسوم بزيادة الأسعار على المستهلك إضافة لما يشكله ذلك من عبئ على القطاع السياحي.
وأشار يازجي إلى وجود بعض المنشآت كالمنشآت الصغيرة والمنشآت في المناطق الآمنة المستفيدة من عقد الاتفاقيات مع وزارة المالية وذلك نتيجة تكرار الأشغال للكراسي لأكثر من مرة في اليوم ما يتيح لها تحقيق أرباح نتيجة تحصيل مبالغ من رسم الإنفاق الاستهلاكي المحصل من الزبائن أكبر من المبلغ المسدد للمالية وفق الاتفاقيات المبرمة، مؤكداً على وجوب العمل من أجل ضمان إيصال كامل رسم الإنفاق الاستهلاكي المحصل من المواطنين والذي يعتبر أمانة لدى أصحاب المنشآت إلى خزينة الدولة.
يشار إلى أن الاتفاق الموقع بين المالية وأصحاب المنشآت السياحية يقوم على احتساب الضريبة بناء على عدد الكراسي الموجود فعلياً لدى كل منشأة على أساس احتساب إشغال الكرسي من زبون واحد يومياً فقط، ويتم فرض الضريبة وفقاً لمبلغ ثابت تم وضعه باتفاق، يحتسب مبلغ ٤٥٠٠ ليرة سورية للكرسي الواحد في المنشأة ذات الأربعة نجوم، و٣٥٠٠ لثلاثة نجوم و٢٥٠٠ للنجمتين و١٥٠٠ للمطاعم الشعبية، وتعتمد هذه الأرقام بشكل شهري، للموسم الشتوي والصيفي.
وفي سياق متصل بين يازجي أن وزارة السياحة ساهمت مع وزارة المالية على المرسوم ١١ وأنه تم تأهيل أكثر من ٤٠٠ منشأة ما ساهم برفد خزينة الدولة بأكثر من ٣,٤ مليارات ليرة سورية سنوياً، مع تأكيده على أنه تم التوجيه لعناصر الضابطة بتوخي الدقة والعدالة عند تأهيل المنشآت والحرص بألا يتم ظلم أي منشأة وعدم تأهيل المنشأة التي لا تتوفر كامل شروط تأهيلها سياحياً.
وكشف يازجي عن رفد الفنادق السياحية التابعة لوزارة السياحة في العام ٢٠١٥ لخزينة الدولة بمبلغ ٨٠٠ مليون ليرة سورية كضرائب.
٦٠٠ مليون أرباح منشات وزارة السياحة
أرباح المنشآت السياحية التابعة لوزارة السياحة حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي بلغت ٦٠٠ مليون ليرة سورية، والإيرادات نحو مليار ليرة سورية مؤكداً على أنه تم دفع الضرائب المستحقة على هذه المنشآت لصالح خزينة الدولة، منوهاً إلى أنه ورغم ذلك لا يوجد رضا تام عن عمل هذه المنشآت، رغم التعديلات الإدارية التي تمت، ورغم الاستمرار بالارتقاء في الخدمات المقدمة عبر هذه المنشآت، مشيراً إلى أن بعض الفنادق تحسن خدماتها رغم الصعوبات التي تواجه العمل في ظل تسرب الكوادر المدربة والمؤهلة أمام منافسة المنشآت الخاصة الجديدة والرواتب المغرية.
بين يازجي أن إحدى الصعوبات التي تواجه وزارة السياحة في الفترة القادمة هو النقص في عدد الأسرة، كاشفاً أنه وفي الوقت الحالي أن نسبة الإشغال في منشآت المنامة ٥ نجوم في دمشق تتراوح بين ٧٠ إلى ١٠٠ بالمئة، علي حين أن نسبة الأشغال في منشآت المنامة في الساحل السوري تصل إلى ١٠٠ بالمئة، الشيء الذي من شأنه أن يشجع أصحاب المشاريع على استكمال مشاريعهم ووضعها في الخدمة. مؤكداً على أن تركيز وزارة السياحة في المرحلة القادمة سوف يوجه إلى ترميم النقص الحاصل في عدد الأسرة لتأمين متطلبات سياحة الأعمال والمؤتمرات لكون القطر مقبلاً على مرحلة إعادة إعمار.

> السياحة تنشئ شركة حوالات
>
> نرفض أي اتفاق يوقف فساداً في مكان ليفتح المجال أمام فساد في مكان آخر